

المحاضرة العاشرة:

II. أزمنة التحليل المؤسسي.

تمهيد:

إذا كان في الإمكان أن ننظر ونحلل الواقع المؤسسي في ثلاثة مستويات مختلفة، فهذا التقسيم ليس سوى مصطنعا: فالمستويات هذه في الحقيقة غير قابلة للفصل وتجمعها علاقة تداخل: هناك انزلاق متواصل من الحقل الاجتماعي إلى الحقل الفردي -والعكس- بوساطة من المؤسسات الاجتماعية المتفردة.

من أجل فهم أفقية هذه اللعبة يجب الاستعانة بنوع آخر من المقاربات. فإلى حد الآن نحن نعتبر المؤسسة الاجتماعية من وجهة نظر ستاتيكية (وكأنها جامدة) من خلال وصف مختلف أشكالها وتفرعاتها المؤسسية. حين نريد التخلي عن هذه النظرة لكي نفهم المؤسسة الاجتماعية في حركيتها الديناميكية والتطورية، تظهر أمامنا آفاق تفكير أخرى. يجب النظر إلى المؤسسة الاجتماعية كصيرونة بناء وهدم متواصل لأشكال الفعل الجماعي -صيرونة تحدث في مراحل متعددة متراصفة جنبا إلى جنب. تقحم هذه المراحل المجتمعات كما الجماعات المنظمة والأفراد في اللعبة: يغطي المؤطر النسق الاجتماعي كله كقطعة نسيج تتشكل من ألياف متقاطعة؛ في حين يمددها المؤطر إلى حد تمزيقها أحيانا في المواطن الأقل صلابة، ثم يقوم التطبيع بإعادة خياطتها مستعينا بقطع مختلفة.

يتم ادماج المستويات الثلاث للتحليل من خلال وفي الديناميكية المؤسسية التي ليس لها لا بداية ولا نهاية. لكن، لكي نتمكن من استيعاب الجدلية المؤسسية يجب أن ينطلق التحليل المؤسسي هنا أيضا من المؤطر الذي يمثل نقطة ارتكاز ضرورية، فمن خلال الرجوع إلى المنطق الرائد في تنظيم الأشكال المأسسة يمكن أن نقيس حجم ضغط المؤطر وتتبع تطور التطبيع المؤسسي.

1. الأشكال الممأسسة.

- يجب أن يفهم تحليل الأشكال الممأسسة كبحث عن الهوية. يجب أولاً إيجاد القيم الأساسية والمشاركة التي تهيكل مختلف المؤسسات الاجتماعية التي يبني انتماءها لنفس نظام الهيمنة والذي يسم منطقها مجمل العناصر المكونة له.
- توجد هذه القيم في قلب عملية التطبيع الذي تقوم بها كل مؤسسة اجتماعية تجاه مواطنيها؛ وهي تحدد بعض مبادئ التنظيم التي نجدتها في تفاصيل هيكلها الداخلية.
- يضمن هذا التناسب في نفس الوقت انسجام النسيج المؤسساتي وشفافية الدلالات الاجتماعية. في نفس الوقت، إذا كان لكل مؤسسة اجتماعية هوية مشتركة تتشاركها مع بقية الأشكال الممأسسة، فلديها أيضاً هوية خاصة تتأتى من احتلالها لإقليم خاص.
- ولأنها مجهزة بمواقع مختلفة ضمن المنظومة المؤسساتية لا يمكن أن تتشابه المؤسسات الاجتماعية كلياً ولا يمكن أن يعوض بعضها البعض الآخر. من هذا نستنتج أنه يجب دائماً الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها وتفرداتها.

أ. الهوية المشتركة.

- تمثل الأشكال الممأسسة داخل مجتمع معين حزمة من التشابهات والتناسبات والتمثيلات، ويبدو أن أنماط تنظيمها وتسييرها وأفعالها وسلوكيات المشاركين فيها، مستلهمة من مبادئ مشتركة، تخضع لنفس المنطق وترجم تأثير نفس النموذج. ولكن التوافق ليس كلياً؛ فالمؤسسات الاجتماعية تأخذ خصوصيات مميزة من ظروف تواجدها في الفضاء الاجتماعي، زيادة على ذلك فهي لا تتعايش في تناغم تام أبداً، وترتهن علاقات التبعية بينها بتطورها الذي نادراً ما يكون متزامناً.
- يهتز النسيج المؤسساتي بحركات متقلبة ومتقطعة؛ حيث تعاود الاختلالات والتفاوتات والانقطاعات الظهور باستمرار بسبب الديناميكية الاجتماعية. غير أن هذه الفوارق وإن لم يتم الحد منها نهائياً فإنه يتم تقليصها من خلال عملية موازنة تسمح بالقضاء على الضوضاء المزعجة والحفاظ على التناغم العام.

• يمكن تفسير الوحدة الهيكلية للأشكال الممأسسة، التي بدونها لا يمكن أن يتواجد نظام اجتماعي قابل للفهم، بتقاطعها البيئي. فإذا كانت كل مؤسسة اجتماعية تستحوذ على إقليم معين، فإن مواطن مؤسساتية أخرى تتقاطع مع هذا الأخير وتجتاحه بتدفقاتها. بوجود تناغم جزئي بينها، تنصهر المؤسسات في الكل الذي تكونه على مستوى المجتمع وتنتج التشابهات بينها من خاصية النفاذية الشعرية بينها.

• نتساءل هنا عن مصدر هذه الهوية المشتركة وعن مؤشرات تمييزها. قد تكون الإجابة البسيطة بإرجاعها إلى مبدأ أصلي صدرت عنه منطقيا؛ أي أن هناك بنى أساسية ومؤثرة - واعية أو غير واعية- في قلب ما هو اجتماعي، والتي يتوقف عليها بناء وهيكله الفضاءات المؤسساتية.

• قد يشير هذا التفسير إلى فرويد S. Freud الذي يجعل من "البنية الأسرية الشهوانية" العنصر الأصلي الذي لا ينفك يعيد إنتاج نفسه تحت أشكال مختلفة في كل مستويات الاجتماع البشري، وهو يركز هنا على التماثل بين المنظومة القرابية الرمزية الذي تركز عليها الحشود العرفية (les foules conventionnelles) ومنظومة القرابة الرمزية التي تؤسس الأسرة في إطار المثلث الأوديبي (le triangle œdipien). ما يعني أن تعدد المؤسسات الاجتماعية المبني على تنوع هذه البنية، يحيل إلى تصور النظام الاجتماعي كسلسلة لا متناهية من الروابط الشهوانية تزداد خصوصية كلما ابتعدنا عن الأسرة محافظة على علاقة ثابتة معها في نفس الوقت.

• بالنسبة لـ لورو R. Lourau، هناك أيضا لوعي، لأمفكر فيه وراء الأشكال الممأسسة، واللاوعي هذا لا يمكن أن يكون سوى الدولة أو "المؤسسة الخارقة" (super-institution).

• الدولة هي أصل مبدأ المساواة الذي يُثني الأشكال من أجل ضمان إعادة إنتاج نماذج التنظيم المهيمنة و "الضمان الميتافيزيقي لما هو اجتماعي": تتماهى الأشكال الممأسسة من خلال الطاعة المشتركة للدولة "كقوة مشرعة للمؤسسة الاجتماعية وكنتيجة لكل شرعية مؤسساتية".

• أما بالنسبة للماركسيين فإن علاقات الإنتاج هي التي تشكل هيكل بنية المجتمع كقاعدة يبنى عليها كل البناء الاجتماعي. حتى وإن اكتسبت اتساقا خاصا بها وحازت على هامش من

- الاستقلالية، تبقى المؤسسات الاجتماعية تعبيراً عن انعكاس لنمط إنتاج معين... مما يضمن لها انسجاماً عاماً؛ وتكون هويتها المشتركة منتوجاً لتحديد مشترك من طرف ما هو اقتصادي.
- يجب أن نبحث عن الهوية المشتركة التي تميز الأشكال المأسسة في مستوى آخر، لأن التحليلات السابقة تهتم أساساً بأصل وطرق بناء النظام المأسس، والتي تنظر إليها من خلال شبكات تفسير مختلفة. في حين يجب علينا أن نتساءل حول طبيعة هذا النظام في حد ذاته: نتساءل عن أسباب وجوده وعن المحتوى الخالص للقيم التي يحملها.
- في هذا الصدد يمكن تقديم فكرتين أساسيتين:

1. أولاً: أن ما تحمله المؤسسات الاجتماعية بداخلها وتنشره عبارة على مجموعة من الصور والتصورات والدلالات التي توجد في قلب عملية بناء ما هو اجتماعي، ضامناً للمجتمع كينونته، مثبتاً هويته الجماعية.

- يتطلب كل مجتمع وجود نظام خاص به، أو شرطة لحراسة الدلالات؛ المكلفة بالإجابة عن الحاجة إلى اليقين لدى المشاركين، ومرغمة بهذا على تقديم صورة منسجمة عن ذاتها وعن العالم الخارجي، صورة جلية للإدراك وقابلة أو سهلة القراءة: "تبنى عالماً من الدلالات، تجعله مرجعياً لها".

- يفترض في نظام الدلالات هذا، الذي يعمل كمؤثر وكمصفاة لفهم الواقع، أن يكون كاملاً شاملاً دون أية نقائص. من جهة أولى، هو لا يترك شيئاً دون جواب (أو حل): "يجب التكفل بالمطلق بكل الأمور داخل شبكة الدلالات، وكل شيء يجب أن يكون ذا معنى". من جهة ثانية، تتكاثف الدلالات في مجموع منطقي، حيث تقصى كل التناقضات.

- ما يسميه كاستورياديس "مخيال المجتمع"، ويسميه دولوز "الآلة المجردة لتكثيف القوانين"، ويسميه تورين "حقل التاريخانية"، ونسميه نحن من جانبنا "مجموع القواعد" أو "القانون" (le code la route)، يمر عبر كل الحقل الاجتماعي، فوق الحواجز المؤسسية.

- مثل اسمنت اجتماعي، يمثل الرمز في مجتمع معين "الكلام" (الصوت) الصحيح الوحيد لحقيقة كاملة ضاغطة قاهرة ترجع إليها كل مؤسسة اجتماعية: حيث

تضمن كل مؤسسة اجتماعية انتشارها في الحقل الذي تشغله. هذا الحقل الذي ينمذجها بالمقابل، عندما تصبح الدلالات الخاصة التي تحملها ثانوية، مشتقة ومتطابقة مع الدلالات الأساسية التي يتوقف عليها انسجام المجتمع.

● زيادة على تنظيمه للمقولات المهيمنة والنظام القائم في المجتمع، اللغات والمعارف المهيمنة والأفعال والأحاسيس المتوافقة، يضمن "القانون" أيضا تجانس مختلف الأجزاء، ويسهل تحويلها وترجمتها، ويقنن المرور من جزء إلى آخر وبأي تواتر (درجة انتشار).

2. ثانيا: يختلف مضمون القانون حسب المجتمعات دون إمكانية حصره في نموذج وحيد يمكن إعادة إنتاجه على الدوام. يشير كاستورياديس في هذا الشأن إلى "التاريخانية الجوهرية للدلالات" والتي ليست أبدا متشابهة بين المجتمعات - ما يقصي الخلط التافه والاسراف في التحويلات لمخطط يدعي تجاوز التاريخ.

- على العكس من ذلك، يجب تفكيك شبكة الدلالات المهيمنة في كل مجتمع بتأن كبير من خلال دراسة دقيقة وجادة، وإيجاد القانون الذي يصنع وحدتها الهيكلية.
- يبدو هذا النهج قريبا من التحليل الثقافي (l'analyse culturaliste) لميشيل كروزييه M. Crozier، الذي يرى أن التشابهات والتماثلات المنظورة بين المنظمات التي تشكل الحقل الاجتماعي - بالتحديد في منظومة التواصل وعلاقات السلطان - تعود إلى كون العلاقات الإنسانية التي تشكل قاعدة علاقات السلطة محددة بنفس السمات الثقافية: فكل منظمة تطفو في بيئة ثقافية تحدد خصائصها الأساسية.
- وبعد القيام بتحليل دقيق لعلاقات السلطة داخل منظمة معينة، يتوجب علينا أن نسلط الضوء على التوافقات (les harmoniques) أو التلاؤم الموجود مع مستويات أخرى من الواقع الاجتماعي، من أجل استخلاص "النموذج الثقافي" الذي يطبع (تتسم به) في مستويات مختلفة كل المنظمات.
- تسمح لنا هذه النظرة الثقافية بتجاوز التحليل التنظيمي - الذي بيننا محدوديته - من خلال مصادمة وتوضيح المنظومات الخاصة بالتنظيم.

- ولكن هذه النظرة تتميز بالهشاشة والاختزالية: من جهة، فهي تحصر مجموع الدلالات الاجتماعية في كونها مجرد سمة ثقافية في حين أنها شرط أساسي في تشكل ما هو اجتماعي. من جهة أخرى، فهي تجعل الثقافة نموذجا مستقلا كأصل، كمصفوفة للعلاقات الاجتماعية، في حين أن الثقافة هي رهان الصراع الاجتماعي.
- أبعد من اختزاله في الثقافة، ينظم القانون شروط إنتاجها. يمثل مجموع قوانين كل مجتمع نتيجة لعدة أصناف من المحددات المتتالية، يهتم التحليل المؤسسي بإيجاد آثارها. أولا، يترجم القانون نوعا من نمط وجود ما هو اجتماعي، حيث:
- إما أن يتصور المجتمع (البدائي) نفسه كجسد منسجم ومتلاحم تحت أنظار قوى لاهوتية فوق-طبيعية تمتلك معنى المجتمع وتحرس هويته الجماعية؛ وحيث ينتج النظام الاجتماعي من إرادة الآلهة التي تمتلك عن المجتمع معرفة كاملة وسلطة مطلقة؛ وحيث يعطي القانون الإلهي للمجتمع انسجامه وعقلانيته، والذي يجب على الإنسان أن يخضع له دونما تحفظ، دونما انتقاص ودونما التفكير يوما في التحكم فيه. التخلي الكامل عن السيطرة على الدلالات والحرمان المنتظم مع الخضوع الكامل للإرادة الإلهية هي شروط التلاحم الاجتماعي: فتحت رقابة الآلهة، الجميع متساوون، ولا أحد -حتى الرئيس- يستطيع أن يتجاوز القانون. يسمح استلاب المعنى هذا بتجنب العلاقة "هيمنة/خضوع" بين الناس، وتجنب ظواهر استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.
- وإما أن يجسد المجتمع (الحداثي) معناه في جهاز الدولة-الأسطورة التي تمثل الوحدة والقوة الجماعية لما هو اجتماعي. غير أن هذا الجهاز -مثلما هو الحال في المجتمع البدائي- يوجد على رأس المجتمع، ولديها هنا ناطقون رسميون وممثلون؛ حيث يكتسب بعض الأفراد مكانة الوسيط بين الآخرة والمجتمع، ومحفوفين بهالة الحكمة اللامتناهية للقانون يفرضون كلمتهم على الجميع بكل شرعية.
- ليست السلطة شيئا غريبا من الخارج بل يحتوي عليها الحقل الاجتماعي من الداخل؛ حيث هناك من يخول له اصدار أوامر القانون، وهناك من يجب أن يخضعوا لذلك؛ وينتشر هذا التقسيم القاعدي بالعدوى (أثر القانون) إلى كل أرجاء الحقل الاجتماعي؛ حيث تنعقد في كل قطعة من أجزاء النسيج المؤسسي علاقة تعارض وتفاوت بين من

ينصّبون أنفسهم "سادة للمعنى"، مستحوذين على الكلمة المشروعة، مدعين فرض إرادتهم؛ وأولئك الذين يخضعون لسلطان الأوائل ويوجدون في وضعية تبعية وخضوع.

- هكذا يظهر نموذج السلطة التي يعيد إنتاجها، في مستويات مختلفة، مجموع الأشكال الاجتماعية المأسسة. غير أنه وإن كانت المجتمعات الحديثة تعرف نفس نمط الكينونة الاجتماعية، فإن منطق تنظيمها ليس متشابهاً؛ إذ تختلف وتنوع القيم التي تمجدها وتعرف نفسها بها وتختلف في طرائق بناء فضاءات السلطة.
- يحدث مثل هذا في المنظومة الرأسمالية الذي تتميز بأولية القيمة التبادلية (la valeur échange) والفصل بين القوة الدولية (السياسية) والقوة الاقتصادية - التي تضمن تعديلاً متبادلاً.
- في حين أن المنظومة الاشتراكية تمارس تسييراً مركزياً للقيمة الفائضة، مع تركيز السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية في يد نفس الطبقة المهيمنة.
- في الأخير، يجب الأخذ في الحسبان العوامل السياقية لكل نظام -العوامل التاريخية، الجغرافية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية...- التي تميز هذا المنطق حسب البلدان والحقب التاريخية.

المحاضرة الحادية عشر:

III. أزمنة التحليل المؤسسي.

ب. الهوية الخاصة (l'identité spécifique).

- لا يستهدف التحليل المؤسسي اختزال التنوع الاجتماعي ولكن بالعكس يفصح عنه. لا يكفينا إذن أن نستخرج القوانين التي تحكم تبلور المؤسسات الاجتماعية وتوضيح التلازم الموجود بين المؤسسات الاجتماعية من خلال لعبة أفقية (transversalité) الوظائف والانتماءات؛ يجب الأخذ في الحسبان، الشخصية الخاصة والهوية الفردية والخصوصيات غير القابلة للاختزال لكل مؤسسة اجتماعية.
- لا يمكن لـ "مبدأ التكافؤ" الذي استخرجه لورو Lourau بأي حال من الأحوال أن يدل على أن كل الأشكال المماثلة متساوية، أو أنها قابلة للمقارنة، أو متشابهة أو متماثلة. فحتى وإن تقاطعت خيوطها، فلكل منها حجمها وسمكها ولونها المختلف.
- ليست الكنيسة والمؤسسة الاقتصادية والمدرسة متشابهة تماما إلى حد التطابق على الرغم من أنها تشكل كيانات جماعية، وتندمج في نفس نظام الهيمنة؛ ومماثلة بعضها ببعض يؤدي إلى تسطيح التحليل والاختزال القسري للتعقيد الاجتماعي (la complexité sociale).
- وعلى العكس من الإشكالية التنظيمية التي لا تهتم بما هو مميز لمختلف أصناف المنظمات، بل تركز على ما هو عام في كل صنف؛ يهتم التحليل المؤسسي، زيادة على ذلك، بنشأة كل شكل من الأشكال الاجتماعية، وبالموقع الموائم الذي يشغله في النظام المؤسسي وعلى خصوصيات أنماط تنظيمه واشتغاله:
- فبدل التركيز على أثر المرأة واعتبار المؤسسات الاجتماعية كانعكاسات تعكس بعضها بعضا -مما يؤدي إلى انحلال المنظومة المؤسسية في اللاتمايز- ينظر التحليل المؤسسي أخذًا في الحسبان هوياتها الفردية (المتفردة).
- تنتج الهوية المتفردة للمؤسسات الاجتماعية أولا وقبل كل شيء من ظروف تموقعها في الفضاء الاجتماعي واندماجها في النظام المأسس. ولكي تتمكن من التعرف على وضعيتها يجب اللجوء إلى عدة معايير (critères):

- أولاً: نمط الغرس أو التجذر: تتميز كل مؤسسة اجتماعية بنقطة ارتكاز، ومكان التصاق ومبدأ تموقع في الجسد أو النسق الاجتماعي والتي تخصصها وحدها والتي يتحدد من خلالها إقليمها (إقليم تخصصها)، ومجال فعلها، ووظيفتها الرسمية المنوطة بها.
- لا تتشابه أي من هذه النقاط والأماكن والمواقع تماماً؛ هناك دائماً عنصر مميز معين: إقليمي أو مادي أو رمزي، يجعلها غير قابلة للاختزال في المؤسسات الاجتماعية الأخرى، كما يجعلها ضرورية لاستقرار الكل (le tout). غير أن الإقليم الذي تضمن المؤسسة الاجتماعية مراقبته قسم بشكل مختلف، وقياساته متغيرة: إذا كان ضيقاً، فنحن أمام خلايا مؤسساتية مبعثرة ليس لها اختصاص محدد، ولكنها بالمقابل، تدفع بتأثيرها إلى أعماق السلوكات (الأسر)؛ إذا كان واسعاً فإننا أمام تجمعات جماعية واسعة تهيكّل بشكل أقوى الحقل الاجتماعي ولكنها متباعدة متنافرة.
- لا يحكم توسع النطاق المؤسساتي مسبقاً على مدى تعقيد تداعياتها: حتى وإن كانت ضخمة، يمكن أن تحتجز المؤسسة الاجتماعية في نطاق تدخل متجانس ومحدد الموقع نسبياً، كما أن ضيق نطاق اختصاص مؤسسة اجتماعية معينة يمكن أن يقودها بالعكس، عن طريق الاستبدال، إلى تأدية وظائف واسعة ومتنوعة. لكن يبقى أن تعدد الوظائف هذا يبقى محدوداً في مواجهة الاحتكار الذي تمارسه بعض المؤسسات الاجتماعية الأخرى على نطاقات تدخلها.
- تبحث كل مؤسسة اجتماعية عن تحويل مجال فعلها إلى منطقة اختصاص حصري، إلى إقليم سيادة: بعضها كالدولة والكنيسة تتمكن من ذلك بسهولة وتسود دون تشارك الحكم، على الأقل في أجزاء جوهرية من إقليم اختصاصها (احتكار القسر من طرف جهاز الدولة مثلاً).
- ثانياً: نوع الانتماء: مكانة الرعية (ressortissant) بالنسبة لمؤسسة اجتماعية ما، هو إلزامي تارة، واختياري تارة أخرى. فبعض المؤسسات الاجتماعية تقدم على أنها أُطرٌ ضرورية للحياة الاجتماعية والتي لا يمكن الاستغناء عنها، سواء بشكل دائم أو بشكل مؤقت:
- يكون القسر مباشراً إذا كان الانتماء إلى المؤسسة الاجتماعية مفروضاً تحت طائلة العقاب (الخدمة العسكرية)؛ ويكون غير مباشر إذا كان الحصول على بعض

الحاجات مرهونا بوساطة مؤسسة اجتماعية (الضمان الاجتماعي). تتأسس على هذا المط كل المؤسسات الإدارية ذات الطابع الاحتكاري التي لا تخضع لقوانين المنافسة (SNGaz, Naftal, ADE, SNtrach).

- كما يوجد مؤسسات اجتماعية تتأسس على الانتماء (الانخراط) الطوعي (الأحزاب والنقابات) وهي تتطلب انخراطا إيجابيا في بعض قيمها ومساهمة فعالة في نشاطها الذي لا تُلزم به كل الأفراد.
- اختلاط أنظمة القبول في المؤسسات الاجتماعية ينعكس على العلاقة تجاه المؤسسة الاجتماعية وعلى نوع السلوكيات داخلها. تضمن إلزامية الانتماء للمؤسسة الاجتماعية رعية ثابتة ودائمة، غير أن مشاركتهم خاملة أو كامنة والإحساس بالتماهي ضعيفا. على العكس من ذلك تتمتع المؤسسات الاجتماعية المرتكزة على الانخراط الطوعي برعية متذبذبة، ولكن بدرجة اندماج مرتفعة لأنها تحتوي على عنصر الإيمان وتفترض قبولا مسبقا للضوابط المؤسساتية.
- ثالثا: درجة الاستقلالية: كل مؤسسة اجتماعية مطالبة بربط علاقات مع باقي المجتمع (مؤسساته) التي تتغير في اتجاه الانفتاح أو الانغلاق حسب طبيعة نشاطها وتوازنها الداخلية؛ فلبعضها حدود مسامية (نفاذية) وحساسة لتذبذبات المحيط (البيئة المؤسساتية) ترسمها داخل هيكلتها الداخلية؛ أما البعض الآخر فتت عزل عن باقي المجتمع تحت حماية حواجز عالية تعمل على حمايتها من أي عدوى خارجية.
- يمثل هذا الانعزال قاعدة عمل في المؤسسات الاجتماعية المكلفة بحراسة الانحراف - والتي تهدف إلى عزل الرعايا تحت نطاق اختصاصها عن العالم الخارجي. كما يشمل هذا الصنف المؤسسات الاجتماعية ذات الطابع الديني أو العسكري التي تركز في اشتغالها على مبادئ متشابهة.
- غير أن مشكل الاستقلالية المؤسساتية يطرح أيضا بالنسبة لقدرة فعلها داخل النظام المأسس:
- على المستوى العمودي، تندمج المؤسسات الاجتماعية في تراتب هرمي، حيث تحتل مواقع مختلفة بوضوح تبعا لتواجدها في قاعدة أو في قمة الهرم.

- على المستوى الأفقي، تتحمل المؤسسات الاجتماعية عبء منافسة مؤسسات اجتماعية أخرى موازية تحاول أن توسع إشعاع فعلها وتأثيرها على حسابها.
- بخضوعها لهذا الضغط المزدوج، يمكن للمؤسسات الاجتماعية أن تتبنى سلوكا دفاعيا بالانطواء على ذاتها، أو هجوميا بمحاولة تحسين موقعها ضمن النظام المأسس.
- ترتبط الهوية المتفردة للمؤسسة الاجتماعية بنوع علاقات السلطان (التسلط) التي تسود بداخلها. يكشف التصميم الداخلي للسلطة عن تمايز واضح بين الرعايا والأعوان من جهة، وبين المسيرين والمنفذين من جهة أخرى.
- كلما كانت المؤسسة الاجتماعية قهرية، كلما اتضح التمايز بين الرعايا والأعوان. يفترض في الأعوان احتكار المعرفة والتفرد بالكفاءة داخل المؤسسة الاجتماعية، وهم بهذا مخولون لفرض -من جانب واحد- الضوابط التي يرونها نافعة.
- يرغم الرعايا المفتقرون لكل مبادرة فردية على الطاعة الصارمة، وبقبولهم الانصياع لقانون المؤسسة الاجتماعية كما تم إصداره من طرف الحائزين على السلطان (السلطة) الشرعي، يصبحون متحضرين وتتم أنسنتهم.
- يشكل الأعوان والرعايا بهذا صنفين مختلفين جذريا، حيث لا يمكن أن يوجد بينهما سوى علاقات التفاوت (inégalité) والتبعية. لكن قد يتقلص هذا التباعد بينهما في مؤسسات اجتماعية أخرى؛ حينما يكون الرعايا مدعويين إلى المساهمة الفعالة في بناء المعايير المؤسساتية.
- بتوجيهها لضمان تحكم (رقابة) أحسن في السلوكات عن طريق الضبط الذاتي (l'auto-discipline) تستهدف هذه المشاركة جعل المؤسسة الاجتماعية مسألة تهم الجميع (la chose de tous)، حيث يتعاون الجميع (أعوان ورعايا) في تشغيل أجهزة التطبيع (instances de normalisation)، وحيث يضطلع الرعايا بقمع ذواتهم.
- نفس الشيء ينطبق على ما يخص تراتبية الكفاءات (المهام) داخل المؤسسة الاجتماعية: يمكن أن تكون من النوع المونوقراطي (الاستبدادي) مكرسة السلطان المطلق للقمة على القاعدة، كما يمكن أن نجد في القطاع السوسيو-ثقافي مخططا

آخر للتنظيم يتمحور على لامركزية المسؤوليات من خلال اشتراك المنفذين في ممارسة المسؤوليات الجماعية.

- أما بالنسبة للتأثير (emprise) الذي تمارسه المؤسسة الاجتماعية على رعاياها، فهي تزوج بين عدة طرائق مختلفة مع هيمنة إحداها في كل مرة.
- يعتبر التمييز الذي وضعه إيتزيوني F. Etzioni بين ثلاث فئات من وسائل الضبط نقطة انطلاق جيدة:
- (1) يُعرّف الضبط المؤسس على تطبيق "وسائل بدنية" السلطة "القهرية" التي تسود في المؤسسات الاجتماعية المغلقة؛
- (2) الضبط المؤسس على استعمال وسائل "مادية" يشكل السلطة "النفعية" التي تسود المؤسسات المنظمات؛
- (3) الضبط المؤسس على اللجوء إلى الرموز يشير إلى السلطة "المعيارية" الذي يسود المؤسسات الدينية، الأحزاب والمدارس.
- يمكن وضع تصنيفات أخرى حسب نوع العقاب (بدني، قانوني، أخلاقي)، أو نوع ناقل التلقين (الكلام، الإشارات، الممارسات) أو موضع وقوع الضبط (الجسد، الفكر، الشهوة) المستعملة.
- بهذا الشكل تحاول مؤسسات إعادة التأهيل، من خلال الإخضاع المستمر للجسد أن تثير تشكل ميكانزمات فعل ورد فعل مشروطة.
- تتميز كل مؤسسة اجتماعية بتصميم معين لتقنيات التأثير التي تحدد نمطها الخاص في ضبط السلوكيات.
- تتمتع كل مؤسسة باتساق (تماسك) خاص، وتحاول أن تنتج مجموعة من القيم المستقلة تستهدف بها تقوية انسجامها ووحدها، وتنتظر من رعاياها استبطانها من خلال فعل بيداغوجي مستمر يستعمل "الرمزي" كناقل أساسي، مع الاشتغال حسب مخطط متشابه في بنيته العميقة وتبني خطاب يحمل في طياته سلسلة من المتغيرات التي تترجم الخصوصيات المؤسساتية.

- يقدم هذا الخطاب أولاً ترجمة شاملة لدور المؤسسة الاجتماعية وموقعها في المجتمع: أي أنها تعطي لرعاياها القناعات الضرورية بدمج ممارساتهم في إطار تفسير منسجم، مع تذكيرهم بالمصالح العليا للمؤسسة التي ينتمون إليها.
- ثم يذكرهم الخطاب بالتراتب الداخلي للمؤسسة الاجتماعية والمواقع المتفاوتة للمشاركين فيها: أي ترسيم قدرة المسيرين على التكلم باسم المؤسسة والدفاع عن مصالحها دون نقاش يذكر من طرف الرعايا. ينبنى فعل الشرعية (légitimation) هذا على أساس مبادئ مختلفة حسب اختلاف المؤسسات الاجتماعية.
- هناك بالطبع مبدأ شرعية مهيم في كل مجتمع يطبع بالعدوى كل النسيج المؤسساتي. يميز فيبر M. Weber من جهته ثلاثة أسس ممكنة للسلطان -التقاليد، الكاريزماتية والشرعية القانونية- والتي ظهرت -حسبه- هكذا في تسلسل زمني عبر التاريخ.
- غير أن هذه المبادئ لا تلتقي في حالتها الخام: فهي تتعايش على الأقل داخل نفس المنظومة المؤسساتية -دون نسيان أن المؤسسات الاجتماعية لا تعرف أبدا هيكلية متماثلة تماما وتطورا متزامنا بشكل كامل- ولكنها (المبادئ) تندمج داخل كل مؤسسة اجتماعية، تتوافق آثارها أحيانا كما تتعارض في أحيان أخرى، مما قد يؤدي إلى تشكل مراكز تأثير موازية ومنافسة تركز على مبادئ سلطان مختلفة.
- لا يعني التفوق المكتسب من طرف نمط الشرعية القائم على المشروعية-العقلانية (légitimation légale-rationnelle) في المجتمعات الحداثية اختفاء مصادر الشرعية الأخرى: لا تنتج الشرعية في أية مؤسسة اجتماعية كانت من احترام الإجراءات القانونية الرسمية فقط، بل تنتج كذلك عن عوامل ذات طابع شخصي أو حيازة موارد امتيازية.
- أكثر من هذا، فالتصنيف الفيبري يحتوي على بعض الثغرات:
- (1) حين لا يشير كفاية إلى أهمية الصيرورة الديمقراطية كأداة للشرعية: حيث يمكن للمسيرين الاستغناء عن موافقة وانخراط الناخبين بمجرد انتخابهم (?)، مما يقصي أي احتجاج على أصل وأسس سلطتهم.

- (2) يتماشى هذا التصنيف بالخصوص مع المؤسسات السياسية، ففي مواطن أخرى تلعب المعرفة والمهارة التقنية والقيمة العلمية دورا جوهريا؛ كما أن مبدأ الشرعية هذا يسود حتى داخل جهاز الدولة في شكل "الإيديولوجية التكنوقراطية".
- يضمن هذا الخطاب المعيارية الذاتية للمؤسسات الاجتماعية مرسيا بذلك هويتها المتفردة.

يكشف لنا التحليل المقدم أعلاه أنه يوجد بين الهوية المشتركة والهوية المتفردة -بالمفهوم الضيق- مكان لهوية وسيطة ذات طابع جنيس (générique) تجمع بينهما. وعلى الرغم من انتمائهما إلى تشكيلات (صور) اجتماعية متنوعة، تتجذر المؤسسات الاجتماعية على نفس الشاكلة: فعلى سبيل المثال يوجد بين مؤسسات التعليم، وبين الخلايا الأسرية وبين الأحزاب السياسية وبين الجيوش وبين الكنائس، اتجاهات مشتركة ومتطلبات خاصة وتشابهات يمكن ملاحظتها -في مبادئ تنظيمها كما في منظومة قيمها. ولكن يمكننا دائما إيجاد تصنيفات (أنواع) مؤسساتية أخرى بالاعتماد على علامات مميزة كاحتكار المهارات وإجبارية الانتماء، أو التخصص المهني....

فبعد تعيين السمات المشتركة والثابتة لهذه المؤسسات الاجتماعية، يمكننا أن نبني نموذجا نظريا يمكن أن نجد آثاره فيما بعد في كل مؤسسة اجتماعية، على الرغم من تمايزها الهيكلي والخطابي. لا يستخدم هذا التحليل حاليا سوى في فهم المؤسسات المغلقة والمختصة في تطبيع الانحراف، حيث جمعت خصائصها المشتركة من طرف قوفمان E. Goffmann تحت مفهوم "المؤسسات الاجتماعية الشمولية (institution totalitaire). علاوة على تنوع حقول فعلها (تدخلها) وأهدافها الرسمية وخطابها المشرعن ذاتيا تستهدف هذه المؤسسات الاجتماعية (أديرة الرهبان، السجون، الثكنات والمصححات العقلية والنفسية...) ضمان الرقابة التامة (والتحكم إن أمكن ذلك) على رعاياها بعزلهم عن العالم الخارجي وبتقديم مجموعة من التناظرات الهيكلية: بتعريف فضائهم كـ "مكان إقامة أو عمل حيث يوجد عدد كبير من الأفراد في نفس الوضعية، معزولين عن العالم الخارجي لمدة طويلة نسبيا، ويعيشون جميعا حياة الحبس بطرق قننت بعناية ووضوح". تمثل "المؤسسة الشمولية" بشكل ما نموذجا ينطبق على كل المؤسسات الاجتماعية، تدفع بمنطق اشتغالها إلى أبعد حد (الذروة).

المحاضرة الثانية عشر: تابع

II. أزمة التحليل المؤسسي.

2. القوى المأسسة (les forces instituanes).

تمهيد:

ليس النسيج المؤسسي الذي يغطي الفضاء الاجتماعي جامدا راکدا (statique)، لأنه يبحث دائما على التحكم (فرض الرقابة) في كل تحركات النسق الاجتماعي وتقنين كل تدفقات التفاعل الاجتماعي. إلا أنه لا يحقق ذلك تماما، فهناك دائما حركات تفلت من يقظته وممارسات تتجنب الحواجز التي بناها؛ حيث يتم تجاوز وتعطيل الآليات الضخمة المأسسة بفعل كثافة التدفقات الجزئية غير المقننة، الفوضوية وغير المتوقعة.

تمثل هذه الفجوات أو الثغرات المتجددة في السياج المؤسسي ضمانات للحرية الفردية، ومحركا لديناميكية الاجتماعية؛ ووقاية من وقوع النظام الاجتماعي في الجمود والتحجر والموت (تعبير مجازي). ليست المؤسسة الاجتماعية إذن ذلك الكل الكامل البناء الذي تدعيه وتريده، بل تبقى باستمرار معرضة ومرغمة على تجديد تشكيلتها بالعمل على التحول والتعديل وإعادة التشكل في حلل جديدة كلما دعت الضرورة إلى ذلك. تتعرض الأشكال الاجتماعية المبنية إلى ضغوطات قوى لا تتحكم فيها، تمارس عليها ضغطا متذبذبا، متراوفا؛ فهي تعمل في اتجاه الحفاظ عليها وتقويتها بتسهيل تكييف مبادئ تنظيمها واشتغالها؛ كما تعمل على المساهمة في ضعفها وانحلالها، بإثارة شروخ عميقة داخل النظام المأسس. بهذا الشكل تظهر علاقة تعارض ديناميكية بين المؤطر والمؤطر-علاقة تخلق توترا إيجابيا ضروريا من أجل إعادة إنتاج وتطوير المجتمع.

أ. الضغط المأسس (la pression instituante).

- على الرغم من إثباتها لهويتها وتجسدها ككيان جماعي مجهز بجوهر ثابت، تتخلل التعارضات والسلبية المؤسسة الاجتماعية التي تريد أن تشكل كلاً ولكنها ليست سوى مجرد محاولة للتجميع، تعلن عن وحدتها ولكنها في بحث دائم عن الاتحاد.
- المنطق العام ومبدأ الانسجام الذين تدعمهما المؤسسة الاجتماعية لا تكفي للقضاء على الاختلافات داخلها.
- ليست المؤسسة الاجتماعية سوى مجموعاً مركباً متلاحماً، أحادياً. على الرغم من تقديمها ككيان متنوع ومتعدد، فهي في الواقع تتكون من عناصر مبعثرة، كمجموعة من الأنوية والجزيئات عاجزة عن البقاء في المدار المؤسساتي دون الضغط المطبق عليها من طرف المؤطرين.
- بهذا المعنى تظهر المؤسسة الاجتماعية مختربة بتناقضات بانية/مبنية في نفس الوقت؛ متراوحة بين جاذبيات مختلفة طاردة/مركزية تتعارض في نفس الوقت الذي تندمج فيه، من أجل أن تضمن لها الوجود كواقع حي ديناميكي وتطوري.
- إذا كان النظام المأسس يفرض قانونه على العناصر ويحافظ على تلاحمها بفعل الجاذبية (gravitation)، فهو في ذات الوقت يتآكل ويتقوض ويتحور في اتجاهه بسبب الضغط المؤطر، وبهذا هناك جدلية مستمرة داخل المؤسسة الاجتماعية بين الانتظام والحركة - حيث يحول الانتظام الحركات المبعثرة إلى فعل جماعي منسجم و متمفصل، وتتيح الحركة تحرك الأشكال المبنية.
- ليس التطبيع المؤسساتي حذفاً تاماً لكل السلوكات المبتدعة واحتواءً للقدرات الخلاقة لدى الأفراد والجماعات: هناك بالضرورة عناصر تفلت من رقابة وتحكم المؤسسة الاجتماعية، تلقي عليها بعبئها وضغوطاتها. يأتي الضغط المأسس أحياناً من الخارج، فالمؤسسات الاجتماعية تواجه باستمرار ظواهر اللاإيمان (in-croyance) واللاتوافق، حتى وإن كانت تقصي كل من يعصى أوامرهما، فإن ذلك لا يحميها من بعض الاضطرابات.
- وحتى وإن أُسند الانحراف إلى اختصاص مؤسسة أخرى، فإنه يبقى حاضراً على الهامش القريب، كضوضاء ملحة غير محبذة وأحياناً مزعجة تشوش على مسار التواصل الداخلي

وتعوق تلقي الرسائل المؤسسية؛ مؤثرا بعدواه وإغراءاته على الأجزاء الأكثر هشاشة والأكثر هامشية من الإقليم المؤسسي، فيدفع المؤسسة إلى رد الفعل إما بالتباكي في كل مكان وإما بإغلاق كل المسالك التي يمكن أن يتسلل منها، أو بمحاولة احتوائه ومعالجته.

- لكن الضغط الممأسس يخترق المؤسسة الاجتماعية كذلك:
- أولاً لكون النظام الممأسس يحتوي على بعض من اللعب (le jeu) وبعض من الغموض، فمعاييره واسعة وعموماً بالقدر الذي يسمح بتنوع السلوكات، ومتسامحة لدرجة غض الطرف عن الخروقات الصغيرة والعارضة أو المستترة، وذات قابلية كبيرة للتكييف من أجل احتواء القيم الجديدة. هناك إذن نوع من المرونة والمطاطية التي تكشف عن وجود المؤطر في قلب المؤطر.
- وثانياً لأن المؤطر يستغل القوة الممأسسة ليضمن استمراره الشخصي. قلنا فيما سبق أن المؤسسات تحاول التكلم مع الرغبة (النزوات) وأن تسجل حضورها في الحقل الشهواني. لكن النزوات هي بطبيعته طاقة حرة وتدفق جوال ذو طبع متقلب وغير متوقع: ويحتوي استثماره في المؤسسات الاجتماعية على مخاطر دائمة لتغير طبيعته أو شيطنته أو انحرافه عن النظام الممأسس.
- ثالثاً وبشكل عام، لأن الرعايا ليس رجالاً آليين مُطَبَّعين بالكامل أو مُسَيَّرين. فالعلاقة بين الفرد والمؤسسة الاجتماعية ليست مجرد خضوع وتبعية، ولكنها ذات حدين جزئياً: وإن كان الفرد يتحمل الضوابط المؤسسية فإن مجرد وجوده، يمثل بالمقابل عنصراً محتملاً لتناقض النظام الممأسس.
- تتضافر هذه العوامل المختلفة وأحياناً يحفز بعضها البعض ليولدوا حركات احتجاجية وصراعات تكشف بوضوح عن وجود قوى مؤطرة داخل المؤسسات الاجتماعية.
- غير أنه لا يمكن نسبة القوى المؤطرة إلى المنطق الجوهرى لاشتغال كل مؤسسة اجتماعية وحده، بل تنتج كذلك من أفقية الوظائف والانتماءات الاجتماعية.
- لا تبقى القوة المؤطرة التي تظهر في إطار مؤسسة اجتماعية معينة حبيسة إقليم واحد، معلومة الموقع أو محشورة داخل الحقل المغلق لهذه المؤسسة الاجتماعية. فبفعل تقاطع الشبكات وتعدد الانتماءات، تنتقل القوة المؤطرة داخل كل الفضاء الاجتماعي مثيرة جملة

من ردود الفعل المتسلسلة، حيث تتأثر كل الأشكال المأسسة بدرجات مختلفة بمرورها، مما يجعلها تنخرط في صيرورة تفكيك/ وإعادة هيكلة.

● يتغير بالطبع حجم ردود الفعل بحسب قوة الدفعة التأطيرية وموقع الجماعات التي تحملها. بالطبع كذلك، تتمايز الجدلية مؤطرّ/ مؤطرّ بحسب كل سياق مؤسّساتي، ما يؤدي إلى اختلال في المعنى وارتباك في إيقاع التطور. مع ذلك تتمكن القوة المؤطرّة عاجلا أو آجلا من خلال ظواهر النفاذية من التوغل في كل المؤسسات الاجتماعية مساهمة بذلك في المحافظة على التلاؤم الضروري بينها.

● تتجسد هذه الأفقية المؤطرّة في الحركات المجهرية التي تهز على التوالي المؤسسات الاجتماعية بالانزلاق من إقليم إلى آخر، بتأثير أكبر من القوى الجارفة التي تمس كل النسيج المؤسّساتي. ● عندما نتكلم عن أزمة مؤسّساتية فإن المقصود هو التشكيك على كل المستويات في النظام القائم وفي القيم التي توجه تنظيمه ونمط اشتغاله. تحتوي هذه الأزمة على مظهر مزدوج: فتنقد النظام القائم من جهة، كما تحتوي على بعض التأكيدات الإيجابية، وتفسح مجالا للتطلع إلى ملامح نظام آخر، أو المبادئ الأولية لمنطق آخر. لا يتعلق الأمر بنكران الأشكال الاجتماعية القائمة ولكن كذلك السعي لبناء أنماط جديدة للتنظيم والفعل الجماعي.

● وهكذا بعد 1968 -بعد رأب الصدع- وجدنا أنفسنا بصدد أمام عزوف معمم تجاه النظام القائم مع ظهور قيم جديدة. فبأشكال وأزمنة مختلفة وضعت كافة المؤسسات الاجتماعية على محك احتجاج جذري -راديكالي- لأنها ركزت على طبيعة وظائفها الاجتماعية ومنظومات سلطانتها أكثر من تركيزها على فعاليتها الأدائية.

● تظهر المؤسسات الاجتماعية في نظر رعاياها كأجهزة قمع واستلاب تبقيم في وضعية تبعية وخضوع وليس كأطر خيرة ضرورية للحياة الاجتماعية. فالحركات الصراعية التي تجري على مختلف المسارح المؤسّساتية تستهدف تحرير الأفراد بتليين قبضة القسر المؤسّساتي، كما تستهدف ترقية علاقة سلطان جديدة -من الصنف التشاركي أو الجماعاتي.

● وإن لم تحصل هذه القوة المؤطرّة في نهاية المطالب إلا على القليل من النتائج الملموسة، فإنها لا تستمر في البقاء إلا في حالة مبعثرة وتتجسد في حركات متقطعة من الاحتجاج على منظومات السلطان.

• يبدو جليا أن المؤسسات الاجتماعية عاجزة عن استعادة الثقة التي حظيت بها قديما، واستعادة الإيمان بشرعيتها وبضرورة وجودها، وأن تحصل على درجة انخراط قوية من المشاركين فيها. ينتج عن ضعف الثقة فيها وتراجع الإيمان بها الشعور بالقلق واللامن: فعندما يحرم الفرد من مرجعياته وينقطع عن جذوره الجماعية، يجد نفسه وحيدا عاجزا، وهشا، ودون منظومة قيم لا ترقى إلى الشك.

• يمكن للأشكال المأسسة أن تتبنى في مواجهة القوة المؤطرة التي تخلخل توازنها القائمة الكثير من أصناف ردود الفعل:

• إما أن تتوقع المؤسسة الاجتماعية على مبادئ تنظيمها والتي تريد الحفاظ عليها مهما كان الثمن: بأن تضع نظامها كمقدس يحرم المساس به غير قابل للتغيير وخالد حيث تقصي بالتعريف كل إمكانية لتحويله مستعملة كل الأسلحة التي بحوزتها لمقاومة التغيير الذي يهددها؛ وعندما يضرب في شرعيته وينعت *hétérodoxie* ويتهم بالانحراف، يكتب الاحتجاج المأسس بشكل ممنهج ويقمع بلا رحمة ويلاحق بلا هوادة. مع تصاعد الضغط المأسس، تستجيب كصدى لذلك تزايد الضغط الممارس من المؤسسة الاجتماعية على مواطنيها. هذا النمط من الاشتغال هو من النوع الانفجاري: فعندما يستحيل اختراق أبواب المؤسسة الاجتماعية تتراكم الضغوطات المأسسة على جنباتها (هوامشها)، وعندما تتجاوز عتبة معينة يكون تمزق النسيج المؤسساتي حتميا بتعرضه لضغط كبير.

• وإما أن تظهر المؤسسة الاجتماعية قابليتها وتسامحها وقدرتها على التكيف (التأقلم). فبدل أن تقاوم ضد القوة المأسسة، تبدل المؤسسة الاجتماعية جهدا من أجل احتوائها لمصلحتها وتستخدمها من أجل استمرارها وبقائها: حيث أنه يتم توجيه القوى المأسسة المزعجة منها ولكن أيضا الخلاقة والديناميكية والغنية بالطاقة نحو المؤطر. انفتاحها على المؤطر يسمح لها بالحفاظ على حالها المستقر (*son état stationnaire*) بمنع تصاعد الضغط على هوامشها وتحسين اشتغالها الداخلي وكذلك بتقوية تدعيم تأثيرها على مواطنيها: تسمح هذه التصحيحات على الهامش بتجنب اضطرابات مستقبلية كبيرة كما تمكن المؤسسة الاجتماعية بهذا من استقطاب التطلعات المهمة للأفراد والجماعات حولها. لكن هذه القدرة على الإدماج التي تظهرها بعض المؤسسات الاجتماعية وبعض الأنظمة

المؤسسية-والتي تؤدي على تحويل مستمر لتنظيمها وتقنيات تأثيرها وفي خطابها- لا تقصي تماما مخاطر التمزق والانكسار والشرخ والقطيعة.

ب. الشرخ (القطيعة) المأسس.

حتى وإن كان الضغط المأسس يثقل كاهل النظام المأسس، فإنه لا يتعارض معه بالضرورة. فالأشكال المأسسة والقوى المأسسة تشكل على العكس من ذلك ثنائية متماسكة (un couple indissociable)، عندما تسهم الثانية في تكيف وتأقلم الأولى -أي أنه بالنهاية تسهم في استمرارهما. ولكن هذا التعريف أو التقديم الوظيفي نوعا ما حانق (irénique) من حيث أنه لا يعكس إلا واقعا منقوصا: لا تكتفي القوى المأسسة بالزمجرة والقعقة من وراء الأشكال المأسسة؛ فيحدث كذلك أنها تتوصل إلى خلخلة أسس النظام الاجتماعي عندما تُشغّل إمكاناتها التخريبية (المشيطنة). حيث يمكنها أن ترفض خوض لعبة الادماج وتحيد عن السبيل المرسوم لها ولا تحترم السلوكات المؤسسية الحميدة، وأن ترفض اتباع القانون الاجتماعي المهيمن، وهو ما يجعلها تدوس علنا على النظام المأسس. هكذا تفتح ثغرة في المعايير الاجتماعية (la normativité sociale) - الثغرة التي من خلالها تندفع (تستقوي) القوى المأسسة.

• عندما تتعطل آليات الضبط (التحكم) لدى النظام المأسس فإنه يصبح عرضة لتجاوزات القوى المأسسة والتي تستحوذ عليه من كل الجهات، وبهذا يتمزق النسيج المتماسك الذي كان يلف الجسد النسق الاجتماعي في بعض المواضع. عندما يحدث الشرخ فإنه يتيح للمجتمع أن يطلع أو يلمح -بهلع وخوف- على حقيقة ذاته، حيث يكشف الاعتباط المضمحل والعنف الرمزي الكائن في عمق مؤسساته الاجتماعية.

i. يبقى أن نعرف فيم تتمثل هذه القطيعة أو هذه الثغرة في اعتيادية الحياة الاجتماعية، وهذا الظهور المفاجئ للمؤطر (l'instituant). بالنسبة لجان-بول سارتر تنتج القطيعة عن تشكل جماعة ما في وعبر اندماج أو انصهار التسلسلات. فسارتر يقيم تعارضا بين الجماعة والتسلسل.

ii. فالتسلسل ليس سوى مجموعا من الناس تنقصه الوحدة الداخلية: الأفراد منعزلون عن بعضهم البعض، موجودون جنبا إلى جنب ومشتتون. وتشكيلهم لهذا المجموع هكذا إنما هو

فقط بالنسبة لمبدأ نظام يأتي من الخارج: فكل عنصر يرتبط بالكل بواسطة بالمكانة التي خصصت له في ذلك التسلسل. فالتسلسل يتميز بالغيرية: لا يستطيع الفرد أن يؤثر في الآخرين وفي المجموع، فيصبح كل واحد مرغما على الخمول والعجز. ينتمي التسلسل إلى حقل "العملي-الخامل" (pratico-inerte) لما هو غير عضوي (l'inorganique): "يتواجد العملي في الخمول، والخمول يعود كممارسة معكوسة لهيمن على الجماعة". ينبنى النظام المأسس على مبدأ التسلسل هذا، فاتحاد المواطنين ينتج من خضوعهم المشترك إلى معايير هم عاجزون عن التأثير فيها. لكن يمكن لهذه البنية التسلسلية أن تنفجر عند ميلاد الجماعة.

.iii فالجماعة هي عكس مضاد للتسلسل. فهي ليست مجموعا خاملا وليست مجموعة وإنما هي فعل تجميع في طور الحدوث ولا ينتهي أبدا: الجماعة لا توجد من أجل ذاتها ولكن توجد بالنسبة لهدف يجب تحقيقه، هدف مشترك يجند المشاركين حوله، ووحدها ليست وجودية بل هي عملية، ولا تصمد أمام تحقيق الأهداف التي حددتها الجماعة.

.iv على اعتبار أن الجماعة هي بهذا ممارسة عملية مشتركة فالتجميع بداخلها يمثل عوننا فعلا في عملية التجميع: فإذا كان كل واحد خاضعا لوساطة الجماعة فإنه في نفس الوقت وسيط بين الجماعة والأقران الآخرين: "كل واحد يستبعد عن الجميع كعون متسامي عن الوحدة ومصهور في الجميع بفضل قرين مجمع".

.v ليس هناك إذن علاقات هيمنة/خضوع في الجماعة: لا يحدث التجميع بواسطة أجهزة مختلفة ولكن يحدث "بالجميع ومن طرف الجميع". فكل واحد سيد على نفسه (حر مستقل) ويمكنه أن يقرر نيابة عن الجميع. "القائد هو أنا، وليس هناك آخرون" (p.421). حتى العنف نفسه المستعد دائما لأن يمارس ضد أي عودة محتملة للخمول داخل الجماعة، "ينصهر بدوره في السيادة التوافقية الخالصة" (p.428). تتميز الجماعة المنصهرة إذن برفض كل المجاميع.